

تحرك دبلوماسي سوري بعد صدور حكم إعدام بحق مواطن في العراق



أعلنت وزارة الخارجية والمغتربين السورية، اليوم الثلاثاء، أنها بدأت متابعة قضية أحد مواطنيها المحكوم بالإعدام في العراق، وذلك بعد انتشار وثيقة منسوبة إلى مجلس القضاء الأعلى - محكمة استئناف النجف، تتضمن صدور حكم بالإعدام شنقاً حتى الموت بحق المواطن السوري.

وجاء تحرك الخارجية السورية عقب انتشار واسع للوثيقة على منصات عراقية وسورية، حيث أشارت إلى أن المواطن أدين بتهم تتعلق بالإرهاب، عقب اعتقاله مطلع العام الجاري، بزعم نشره مقطع فيديو للرئيس السوري أحمد الشارع، واحتواء هاتفه على مواد مرتبطة بما يُعرف بـ"الجيش الحر".

وقالت مصادر دبلوماسية إن الخارجية السورية تتابع القضية عبر القنوات الرسمية مع الجانب العراقي للتحقق من ملابسات الحكم والتهم الموجهة، في وقت لم يصدر فيه تعليق رسمي من السلطات القضائية العراقية بشأن الوثيقة المتداولة أو تفاصيل القضية.

ويأتي هذا التحرك في إطار ما تصفه دمشق بواجبها في رعاية مواطنيها ومتابعة شؤونهم القانونية في

الخارج، خصوصاً في القضايا ذات الطابع الحساس التي قد تمس حياتهم أو سمعة الدولة السورية.

وفيما يلي وثيقة الإعدام المتداولة في الإعلام ومنصات التواصل، والتي تلقتها المطلاع: